د. زكي مزبودي

قانون انتخاب جديد للبنان جديد

لا شك ان قبولي مع زميلي العقيد فؤاد لحود ببحث موضوع قانون الانتخاب في لبنان في هذا الوقت بالذات لا يخلو من المغامرة والمكابرة .

ففي اجواء التعددية الحضارية واختلاف المستويات الاجتماعيـة كيف يمكننا ان نتجاوز الزمن الحاضر ونفرض من خلال ندوتكم آراءنـا التوحيدية الثوريـة ؟ وازاء تجمعات الاحزاب اليسارية والتقدمية المتحفـزة لسماع كلمة مشجعـة تعطيهـا بصيصا من امل في وصول اكبر عدد من اعضائها الى الندوة البرلمانية عبر التمثيـل النسبي ، المطلوب منها بالحاح ، كيف سيكون بمستطاعنا ان نطلب منهـا التريث بعـد ان ارجعتنا الاحداث الاليمة عشرات السنين الى الوراء ؟

وفي اجواء جيل من الشباب الرافض الثائر المعمن في التطرف ، كيف تريدوننا ان نخاطبه طالبين اليه التحلي بالحكمـة والصبر الى ان يحين الوقت الذي تعود فيـه الحياة طبيعية والاعصاب غير مشدودة حتى يمكن البحث جديـا في تخفيض سن الاقتراع ؟

وفي اجواء التبدلات النفسية العميقة التي اصابت الكثيريـن ممن كنا نعتبرهم في حصن حصين حتى بـات الحديث من منطلقات طائفية ضربا من البطولة والافختار ، في مثل هذه الاجواء ، كيف تنتظرون منـا ان نقول لهـم بالفم الملآن ان مقتضيات الوحدة الوطنية تفرض تضميـن قانون الانتخاب ما يحول دون وصول المتطرفين فـي نزعاتهم الطائفيـة ووصول من لا غبار على لبنانيته ؟

اسمحوا لي من هذه المنطلقات ان احدثكم بما امكـن من الصراحة والبساطة والايجاز .

عندما نبحث في اي نظام انتخابي ، مـن المفروض علينا ان نطـرح على انفسنـا هذه التساؤلات :

١ ـ اي نظام للاقتراع تراه يتلاءم مع اوضاعنا : هل هـو نظام الغالبيـة ؟ ام نظام التمثيل النسبي ؟

٢ ـ اية دائرة انتخابية تحقق لنا اهدافنا في الالتحام الوطني وفي تخفيف حدة الطائفية ؟

٣ ـ اي ناخب لبناني نريد واي سن للاقتراع نعتمد ؟

اما بالنسبة لضمان حرية الناخب ليمارس الانتخاب دون ضغط او اكراه وتجريم الراشي والمرتشي والعـودة الى نظام البطاقة الانتخابية وتعزيز الغرفة السرية وتحديد المصاريف الانتخابيـة والحؤول دون افادة بعض المرشحين من الاعلام الرسمي بحكم مسؤولياتهم والمراقبة والمعاقبـة وغيرهـا من تدابير واجراءات تكفل الحرية والجديـة وسلامة الانتخاب وصحـة التمثيل ، فكلهـا امور نؤيدها ونباركهـا ولا نرى ضرورة لمعالجتها بعد ان بحثت مرارا وتكرارا من قبل كثيريـن في هذه الندوة وخارجها .

اولا : ـ في نظام الاقتراع

ما زال موضوع المفاضلة بين نظامي الاقتـراع المعروفين : نظـام الغالبيـة ونظام التمثيـل النسبي ، الشغل الشاغل لرجال الفكر السياسي واساتذة القانون العام منذ مـا بعد الحرب العالميـة الاولى نظرا لما ينطوي عليه كل منهمـا من مزايـا تقابلهـا عيوب في النظـام الاخـر .

فنظام الغالبيـة ، نظام بسيط ، معتمد في اكثر دول العالم ويقضي باعـلان نجاح من يحصل على اكبر عدد من الاصوات سواء اجري الانتخاب لمقعد واحد في دائرة فردية ام لعدة مقاعد في دائرة موسعـة وعلى اساس اللائحـة الانتخابيـة .

ومن مزايـا هذا النظام انه يؤمن استقرارا في الحكم

استنادا الى اكثرية برلمانية ثابتة او متحالفة ، ويبقي على الصلة بين الناخب والمنتخب .

ومن عيوبه انه غير عادل لكونه في الدائرة الفردية قد يؤدي الى حيف يلحق ببعض الاحزاب او القوى السياسية التي تحصل على عدد كبير جدا من الاصوات في دائرة معينة وعلى اصوات ضئيلة نسبيا في دوائر اخرى تحصل بنتيجتها على عدد من المقاعد النيابية لا يتناسب مع مجموع ما حصلت عليه من اصوات في جميع الدوائر اذا ما قورنت بغيرها ممن حصل على اعداد من الاصوات في عدة دوائر مكنته من الظفر بعدد اكبر من المقاعد دون ان يكون مجموع ما حصل عليه من اصوات في جميع الدوائر معادلا او ارفع مما حصل عليه الحزب الذي نال عددا اقل من المقاعد .

يضاف الى ذلك انه لا يؤدي الى تمثيل جميع الفئات من احزاب وقوى سياسية في الندوة النيابية بمعنى انه لا يعكس الصورة الحقيقية لجميع اتجاهات الناخبين .

اما نظام التمثيل النسبي ، فهو نظام رياضي يفترض الانتخاب على اساس اللائحة ويقضي باعطاء كل حزب او مجموعة من الاحزاب او القوى المتحالفة ضمن لائحة واحدة ، عددا من المقاعد النيابية يتناسب مع قوته او قوتها العددية اي بنسبة عدد الاصوات التي حصل او حصلت عليها ، ويحدد عدد هذه المقاعد بعملية حسابية بسيطة نجريها على مرحلتين : في مرحلة اولى نقسم العدد الاجمالي لاصوات المقترعين ، بعد حسم ما يجب حسمه منها ، على عدد المقاعد النيابية المحدد فنحصل على ما يسمى بالمعدل الانتخابي العام ، وفي مرحلة ثانية نحدد عدد المرات التي يتواجد فيها هذا المعدل في الاصوات التي حصلت عليها اللائحة ، وهذا العدد بالذات هو عدد المقاعد التي تنالها . اما بالنسبة للفوائض في الاصوات وللعدد الباقي من المقاعد غير الموزعة فيجري توزيعه على اللوائح بعد عمليات حسابية متكررة .

اما الناجحون من اصل مرشحي اللائحة فهم الذين ترد اسماؤهم تباعا من رأس اللائحة وما دون وفقا للترتيب المعتمد فيها . ان بعض الانظمة لا تسمح للناخب بان يعدل في الاسماء الواردة في اللائحة ولا في ترتيبها في حين ان بعضها الاخر يسمح بالامرين معا .

لقد حظي هذا النظام بتأييد اوروبي كبير بين الحربين العالميتين ثم تقلص هذا التأييد بعض الشيء فيما بعد ، وهو لم يعتمد كليا الا في اسرائيل وحدها ، في حين انه اعتمد مع ادخال بعض التعديلات عليه في كل من بلجيكا وسويسرا وايطاليا . اما في فرنسا فقد اعتبر مسؤولا عن الشلل الذي اصاب الجمعية الوطنية وتخلت عنه سنة ١٩٥٨ .

ميزة نظام التمثيل النسبي انه عادل ويعطي صورة مصغرة عن ما هو قائم داخل الهيئة الناخبة من تعددية في الاتجاهات الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والاقتراع فيه يجري على اساس البرامج والعقائد وليس على اساس شخصي وانساني .

اما عيبه فيكمن في الافتقار الى الصلة الشخصية بين الناخب والمنتخب والتسبب احيانا بشلل الحياة البرلمانية من جراء التعددية في الاتجاهات والمعارضة .

بعد هذا العرض الموضوعي ، ننتقل الى البحث في اي من النظامين افضل للبنان ، وعلى فرض ان نظام التمثيل النسبي هو الافضل نظريا ، هل بمقدورنا اليوم ان نعتمده دون التمهيد مطولا لتطبيقه ؟

يجب ان لا ننسى اننا في لبنان نطبق نظام التمثيل النسبي الطائفي ، قبدلا من ان يعطى كل حزب او قوة سياسية عددا معينا من المقاعد النيابية تتناسب مع عدد المقترعين ، فان هذا النظام اعطى كل طائفة عددا معينا من المقاعد يتناسب مع عدد افراد الطائفة .

والسؤال الكبير هل آن الاوان لكي نلغي نظام التمثيل النسبي الطائفي لنحل محله نظام التمثيل النسبي الحزبي او السياسي ؟.

لقد كنا نسير في هذا الاتجاه قبل الاحداث ولكننا الان تراجعنا كثيرا وعدنا الى الوراء وبات علينا ان نعمل جاهدين من اجل رأب الصدع والمباشرة بعملية اللبننة من جديد ، نعم اللبننة ! ففي سنة ١٩٤٣ تم الاتفاق على لبننة المسلمين وتعريب المسيحيين ، ولكننا في سنة ١٩٧٧ بتنا بحاجة الى لبننة الجميع بعد ان طغى الولاء الطائفي على الولاء اللبناني لدى الكثيرين فاصبحوا يتكلمون لبنانيا ولكن من منطلقات طائفية مستترة .

فلنعمل ايها الاخوات والاخوة في سبيل اللبننة عن طريق توحيد البرامج والكتب المدرسية ولا سيما كتب التاريخ اللبناني ولنطبق الخدمة العسكرية والاجتماعية بشمول تام ولنبدأ عملية اعلامية توجيهية واسعة وبعيدة المدى ، اضافة الى ما ندخله على قانون الانتخاب من تعديلات في الدوائر الانتخابية تسهم في عملية التلاحم الشعبي والانصهار الوطني .

اما التمثيل النسبي فلنرجيء البحث فيه حاليا لا سيما واننا لم ننته بعد من قضية توزيع المقاعد النيابية بين المسلمين والمسيحيين مناصفة بعد ان كانت سنة ١٩٤٣ وما بعدها موزعة بنسبة ٥ الى ٦ بين مسلم ومسيحي .

٢ ـ الدائرة الانتخابية

تجري الانتخابات النيابية في اكثر الدول غالبا على اساس دوائر انتخابية تتلاقى مع التقسيمات الادارية

المحلية واحيانا على اساس دوائر انتخابية مفصلة تفصيلا خاصا وربما على قياس بعض المرشحين .

وقد تلاقت الدوائر الانتخابية في لبنان المحددة بمقتضى القانون الحالي الصادر في سنة ١٩٦٠ مع التقسيمات الادارية المقررة حيث الوحدات المجتمعية المتكاملة والتقارب الجغرافي وتركز وحدة المصالح الحياتية. وغالبا ما كانت الدوائر الانتخابية حتى في داخل المدن تضم مواطنين من جميع الطوائف والعائلات الروحية .

غير أن الاحداث الاخيرة بدلت في التوزيع الديموغرافي بين سكان بعض المناطق نتيجة النزوح القسري او الاختياري فزادها ابتعادا عن روح الاخوة المفروضة بين اللبنانيين .

كما ان مناطق اخرى ، ضمن القضاء او التقسيم داخل المدينة ، كانت اصلا تضم اكثرية ساحقة من فئة معينة .

لذلك ، بات من المحتم علينا ان ننظر الى الخريطة الانتخابية نظرة جديدة في ضوء ما استجد من اعتبارات ومعطيات بعد الاحداث وفي ضوء تطلعاتنا المستقبلية نحو بناء لبنان الجديد ، لكي ندخل عليها التعديلات المستمدة من صالح الوحدة الوطنية دون اي اعتبار اخر.

لا شك ان اعتماد مبدأ الدائرة الكبرى التي تضم ناخبين من جميع الطوائف اصبح هدفا وطنيا نتمسك به ، سواء أكانت هذه الدائرة هي المحافظة بالذات ام دائرة انتخابية ذات كيان خاص تفرضه مستلزمات تحقيق الهدف المنشود .

واني اتوقف هنا قليلا لاستعرض واياكم فكرة ابداها الزميل الكريم العقيد فؤاد لحود تقول بانتخاب مرشحين اثنين من طائفتين مختلفتين في كل دائرة انتخابية موسعة ايا كان عدد المقاعد ، حتى لا يتحكم كبير المرشحين باللائحة ويجر معه من يشاء ويحرم من يشاء . هذا اسلوب طبقته اليابان بانتخاب مرشح واحد فقط منذ مطلع هذا القرن .

فالفكرة مغرية ولا شك ولكن تطبيقها قد يتسبب ببعض التعقيدات المتعلقة بالتوزيع الطائفي .

وعلى الرغم من كوني نائبا ، فانني آمل ان تتولى الحكومة امر اعادة النظر بالخريطة الانتخابية لاسباب عديدة ، علما بان البرلمانات في بعض الدول درجت على تفويض صلاحية التشريع عند تعديل قوانين الانتخاب الى الحكومات ولا سيما عندما تتناول التعديلات الدوائر الانتخابية ومنها فرنسا حيث حصلت الحكومة على هذا التفويض في كل من سنتي ١٩٥٤ و١٩٥٨ رغم احتجاجات النواب .

٣ ـ هيئة الناخبين

لا شك أن مسؤولية اختيار النواب تقع على الناخبين، وعلى درجة وعيهم ومعرفتهم وشعورهم بالمسؤولية يتوقف حسن الاختيار .

وعلى ذلك كان لا بد من اعداد الناخب منذ البدء اعدادا وطنيا واعيا عن طريق الثقافة الموحدة البرامج والتربية المدنية السليمة وتوعيته وفق برامج اعلامية توجيهية مستمرة .

وهناك واقع نشكو منه في لبنان وهو تقاعس اكثرية لامبالية ، جلها من المثقفين ، عن ممارسة الانتخاب تاركة الامر الى من هم دونها ثقافة ووعيا للقيام بهذا الواجب المقدس .

وسواء أكان الانتخاب حقا مستمدا من مبدأ السيادة الشعبية ، على ما اكده روسو وغيره ام كان وظيفة او تكليفا مستمدا من مبدأ سيادة الوطن المستقل بكيانه عن الافراد الذين لا يملكون شيئا من هذه السيادة ، على ما أكده رجال الثورة الفرنسية ، فاننا في لبنان بحاجة الى العودة الى الزامية الاقتراع التي اقرت في سنة ١٩٥٣ والغيت في سنة ١٩٥٧ ، نظرا لتدني نسبة المقترعين قياسا الى غيرنا من بلدان العالم التي لا الزامية فيها حيث نسبة الامتناع لا تزيد عن واحد الى اربعة او خمسة . فالانتخاب واجب مقدس والركيزة الاساسية للنظام الديموقراطي .

اما بالنسبة لسن الاقتراع ، فقد حافظت اكثر دول العالم على مستواه السابق المحدد بواحد وعشرين سنة على الرغم من الضغوط الشعبية والاتجاه العام الذي يسير في صالح تحديث السن وجعله ١٨ سنة .

ففي فرنسا حدد سن الاقتراع بـ ٢١ سنة منذ سنة ١٩٤٨ وما يزال كذلك على الرغم من بحث موضوعه مرارا وتكرارا دون ان يطرح مرة واحدة على البرلمان والسبب يعود الى القناعة التي تكونت لدى اكثرية السياسيين بأن الشباب في مثل هذا السن يميل بطبعه ، عن خطأ او عن صواب ، نحو التطرف والانفعال .

وقد جرت استفتاءات في فرنسا على التوالي في سنتي ١٩٦٤ و١٩٧١ للوقوف على مدى استعداد الرأي العام لتقبل فكرة تخفيض سن الاقتراع الى ١٨ سنة. فكانت النتيجة ان الفكرة لم تلاق قبولا لدى الفرنسيين الذين تزيد اعمارهم عن عشرين سنة الا بنسبة ١٦ بالمئة في سنة ١٩٦٤ وبنسبة ٢٨ بالمئة في سنة ١٩٧١ . اما استفتاء الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ و٢٠ سنة فقد دل على ان ٥٧ بالمئة منهم فقط يؤيدون التخفيض .

وعلى كل ، فان من يطالب بالتخفيض يرتكز الى

عايده نعمان

شرعة جديدة لحقوق المواطن اللبناني

ارتاع العالم مما اقترفت يداه في الحرب العالمية الثانية فسارع يصحح مساره ويلجم ذاته ذاكرا ومتذكرا حقوقا طبيعية لصيقة بالانسان وملازمة لوجوده ، فكان الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ . اصبحت بعدها شرعة حقوق الانسان هذه ، مصدرا تشريعيا لكثير من الدساتير ومقياسا دوليا لجدية مختلف البلدان في الحفاظ على الحقوق الشخصية والمدنية والسياسية لمواطنيها . ولم تكتف الامم المتحدة باعلان الوثيقة تلك وانما حرصا منها على ترسيخ حقوق الانسان والاحاطة بكل ابعادها اتبعت الاعلان العالمي بالاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واتفاقيات متعددة اخرى .

من المفارقات الغريبة ان يكون لبنان الذي مارس ابناؤه فعل الكفر بالانسان وبكل حقوقه وقيمه من المساهمين ، بل ومن المتبجحين بمساهمته في وضع شرعة حقوق الانسان ، والدستور اللبناني ليس ايضا بغريب عن تلك الشرعة ، اذ انه والشرعة تلك قداستوحيا المصدر ذاته ، الا وهو الدستور الفرنسي لعام ١٨٧٥ الذي استمد روحيته في الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان الذي جاء في مستهل الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ .

والان ، وللبنان الجديد ، هل نحن بحاجة لشرعة جديدة ترعي حقوق الانسان ؟ او نحن بحاجة الى انسان جديد يرعى هذه الشرعة ؟ ام كليهما معا ؟؟

ان كلا من الدستور اللبناني والتشريع اللبناني جسدا الكثير من هذه الحقوق بصورة مبدئية . ولكن الحق شأنه شأن الواجب لا بد من اجتيازه امتحان التطبيق ليثبت موجوديته . وهنا لا بد من ذكر بعض العوامل التي حالت بين هذه الحقوق ومستحقيها ، والتي اذا ما استمرت في لبنان الجديد عطلت الكثير من تطلعاتنا المستقبلية وقلصت الايمان بلبنان الغد ، او بغد للبناننا الحاضر !

سأذكر هذه العوامل مع مثل على كل منها توخيا للايجاز ثم اقترح اي شرعة للبنان الجديد وكيف السبيل لتطبيقها ؟؟

سبب جوهري وهو انخراط الشباب في هذا العصر في معمعة الحياة العملية في سن مبكرة . وبالفعل دلت الدراسات في فرنسا مؤخرا على ان ١،٧٠٠،٠٠٠ شاب تتراوح اعمارهم بين ١٨ و٢٠ سنة من اصل ٢،٥٠٠،٠٠٠ شاب دخلوا في الحياة العملية في مختلف مجالات العمل .

وقد اعتمدت التخفيض كل من اميركا في الانتخابات الفدرالية وكذلك انكلترا وهولندا واسرائيل .

والواقع انني كنت وما ازال من مؤيدي فكرة تخفيض السن في لبنان الى ١٨ سنة . غير ان ما جرى في لبنان من تبدلات نفسية عميقة كانت اكثر تأثيرا على الشباب منها على غيرهم بسبب ميلهم الطبيعي كما اسلفنا للانفعال والتطرف ، ورغبة منا في اعتماد عناصر الاعتدال والموضوعية وعلى الاخص في مجال حيوي ومصيري كما هو الحال في عملية الانتخاب ، لذلك ، فانني امیل الى صرف النظر مؤقتا عن هذا الامر .

هذا ما رأيت عرضه من نقاط معينة ومحصورة تتعلق بقانون الانتخاب نظرا لما خصص لي من وقت محدود معلنا استعدادي للاجابة على اي سؤال يتناول واقعنا الانتخابي او الاصلاحات المتعلقة بسير عملية الانتخاب ، راجيا من اخواني الذين خالفتهم الرأي بالنسبة لموضوعي التمثيل النسبي وتخفيض سن الاقتراع ان يقدروا الظروف التي نعيشها في لبنان وان يعملوا يدا واحدة لانقاذ هذا البلد المنكوب من محنته علنا نتعاون في سبيل التمهيد لتنشيط الحياة الحزبية الحقيقية والى تطبيق المباديء المثالية التي تدعون وندعو اليها في سبيل لبنان الافضل .

زكي مزبودي
نائب بيروت